

## الاتحاد للقطارات يدشن ثاني مراحل مشروع الربط الخليجي

أعلنت دولة الإمارات عن إطلاق ثاني مراحل تشييد شبكة سكة الحديد المحلية، والتي سوف تربط بقية دول الخليج خلال سنوات، حيث ينطوي المشروع على نظرة مستقبلية تؤسس لتتقل مستدام يغيّر طبيعة الخدمات اللوجستية في المنطقة، وهو يستيق استنفاد طاقة شبكات النقل البري والجوي والبحري الحالية في ظل ثورة النمو، التي تشهدها البلاد.

وأوضح أن الشركة قامت خلال الفترة الماضية ببدء الأعمال الإنشائية المرحلة الثانية من الشبكة والتي تمتد من الغويفات على حدود السعودية إلى إمارة الفجيرة وخورفكان على الساحل الشرقي للإمارات فيما تم البدء في الأعمال الإنشائية الأولية لسلسلة من محطات الشحن لشبكة السكك الحديدية.

وتنبت الإمارات أولوية النقل بالسكك الحديدية من منطلق وضع الحلول قبل وقوع الحاجة والضرر وأن إنشاء وتشغيل مشروع قطار الاتحاد لها أهميتها وضرورتها للاقتصاد وللواطنين الإماراتيين والخليجيين.

وتهدف استراتيجية الشركة إلى تعزيز قطاع صناعة النقل والشحن والخدمات اللوجستية وتعكس الاهتمام بتربسج مكانة الإمارات على خارطة صناعة النقل التي غدت من الصناعات الرئيسية على مستوى العالم.

ووردت الشركة 18 مليار درهم (4.9 مليار دولار) لإتمام هذه المرحلة، والتي تشمل مد خط سكة حديد وتصنيع 38 قاطرة للنقل مزودة بأحدث تكنولوجيا لخفض الانبعاثات بنسبة تصل إلى 80 في المئة، ليصل عدد الأسطول إلى 45 قاطرة.

وتنبت الإمارات أولوية النقل بالسكك الحديدية من منطلق وضع الحلول قبل وقوع الحاجة والضرر وأن إنشاء وتشغيل مشروع قطار الاتحاد لها أهميتها وضرورتها للاقتصاد وللواطنين الإماراتيين والخليجيين.

وتهدف استراتيجية الشركة إلى تعزيز قطاع صناعة النقل والشحن والخدمات اللوجستية وتعكس الاهتمام بتربسج مكانة الإمارات على خارطة صناعة النقل التي غدت من الصناعات الرئيسية على مستوى العالم.



## الخرطوم ترضخ لقسوة التضخم وتزيد أجور الموظفين

من خلال طباعة النقود وطرحها في السوق دون أن يقابلها إنتاج وذلك منذ العام 2016.

وقررت الحكومة منتصف أبريل الماضي مضاعفة الرواتب سبع مرات تقريبا لتنتقل من 425 جنيها (7 دولارات) إلى 3 آلاف جنيه (54 دولار) وسيتم تطبيقها على ثلاث سنوات.

ووفق الجهاز المركزي السوداني للإحصاء فقفز معدل التضخم إلى نحو 99 في المئة في أبريل الماضي، مقابل 82 في المئة قبل شهر بسبب استمرار ارتفاع أسعار الغذاء.

وعزا الجهاز ارتفاع معدل التضخم إلى استمرار زيادة أسعار الغذاء مثل الزيوت والحبوب واللحوم والبقوليات واللبن والخبز.

ودعا الخبير الاقتصادي مدني إلى ضرورة اعتماد سياسة التصنيع للتصدير للحصول على النقد الأجنبي اللازم لدعم العملة الوطنية وتقليل الاستدانة الخارجية ودعم الميزان التجاري.

وأشار إلى أن القطاع الخاص يظل أيقونة الإصلاح عبر المبادرات و"اختراق خنادق الركود". وقال إن "قوائد زيادة الكتلة النقدية تكمن في زيادة الاستهلاك الفردي مما يتطلب زيادة الإنتاج لمقابلة الطلب وبالتالي إضعاف الركود التضخمي".

وأعرب عن أمله في أن تسرع الحكومة الانتقالية في اتباع سياسة إصلاحية تشمل الرسوم الضريبية والجمركية لدعم سياسة التوسع المالي لتحريك وتحفيز الإنتاج.

ولم تراوح متاعب السودانيون مكانها، فحتى بعد الإطاحة بالبشير لا يزال المواطنون يقفون في طوابير طويلة لاقتناء الخبز ووقود السيارات والغاز المنزلي.

وأعلن برنامج الأغذية العالمي في فبراير الماضي أن نحو 9.1 مليون سوداني يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، من بين نحو 42 مليون نسمة.

اضطرت الحكومة الانتقالية السودانية إلى الرضوخ لقسوة غليان الأسعار على الآلاف من الموظفين عبر زيادة أجورهم، في تحرك يرى اقتصاديون أنه لا يخلو من مغامرة محفوفة بالمخاطر كونه سيفاقم الخلل الكبير في التوازنات المالية، في ظل الانحدار القياسي المتواصل للجنيه أمام العملات الأجنبية.

في الاقتصاد الذي برز عقب جائحة كورونا.

وأكد أن الوزارة بدأت فعليا صرف رواتب الموظفين، مشيرا إلى أن ارتفاع التضخم كان بسبب زيادة الكتلة النقدية

في الاقتصاد الذي برز عقب جائحة كورونا.

وأكد أن الوزارة بدأت فعليا صرف رواتب الموظفين، مشيرا إلى أن ارتفاع التضخم كان بسبب زيادة الكتلة النقدية

في الاقتصاد الذي برز عقب جائحة كورونا.

وأكد أن الوزارة بدأت فعليا صرف رواتب الموظفين، مشيرا إلى أن ارتفاع التضخم كان بسبب زيادة الكتلة النقدية

في الاقتصاد الذي برز عقب جائحة كورونا.

وأكد أن الوزارة بدأت فعليا صرف رواتب الموظفين، مشيرا إلى أن ارتفاع التضخم كان بسبب زيادة الكتلة النقدية

في الاقتصاد الذي برز عقب جائحة كورونا.

اعتبرت أوساط اقتصادية سودانية قرار الحكومة الانتقالية زيادة أجور موظفي الدولة خطوة نحو الجهول، ستؤدي حتما إلى تعميق أزمات البلاد الاقتصادية ومضاعفة التحديات التي تواجهها في معالجة اختلال التوازنات المالية.

ويعاني السودان من مشاكل هيكلية في أسس الاقتصاد دفعت المواطنين للقيام بانفاضة شعبية سرعان ما انتهت الجيش العام الماضي بإطاحة النظام السابق الذي حكم البلاد لثلاثة عقود تحت رئاسة المخلوع عمر البشير.

وأكد الخبير فريد عمر مدني أن زيادة الرواتب من قبل الحكومة بهذه النسبة الكبيرة ستعزز الاقتصاد الراكد وستحفز زيادة الإنتاجية.

ونسبت وكالة الأنباء السودانية لمدني قوله الاثنين إن "زيادة الرواتب سياسة توسعية تحرك مفاصل الاقتصاد وترمم قنوات الإنتاج التي أغلق مجاريها التخلف وضعف الطلب وارتفاع التكلفة المحفزة بقلة الطلب من ناحية ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج المستوردة نسبة لتدهور قيمة الجنيه".

ورغم أن خطوة زيادة الرواتب تأتي لامتناسص معدلات التضخم التي ارتفعت بشكل جنوني الشهر الماضي، في ظل أزمة وباء كورونا، التي زادت من متاعب الاقتصاد المنهك، إلا أن الحكومة تقول إن الخطوة ليست لها علاقة بغليان الأسعار.

وقال وزير المالية إبراهيم البدوي "صرف الرواتب وفق القواعد الجديدة التي اتخذتها الحكومة، إضافة إلى زيادة الرواتب لن تكون سببا في ارتفاع معدلات التضخم، بل ستكون إدارة معالجة الكساد



السوريون أول ضحايا الأزمة

## انهيار الليرة يستنزف ما تبقى من اقتصاد سوريا المشلول

دمشق تتخبط في حلول ترقيعية لا جدوى منها

والى جانب ذلك، توقفت تحويلات الغتريين حيث بات السوريون في الخارج معنوين بدعم وإغاثة أهاليهم الذين تحولوا إلى نازحين داخل البلاد، ولاجئين في بلدان أخرى.

وعكس تشديد العقوبات بحق كل من يتعامل بغير الليرة، الذي جاء في مرسوم تشريعي أصدره الأسد مطلع هذا العام، حجم الأزمة المالية العميقة للدولة. وأمر الأسد حينها "بتشديد عقوبة كل من يتعامل بغير الليرة كوسيلة للمدفوعات أو لأي نوع من أنواع التداول التجاري أو التسديدات النقدية، سواء كان ذلك بالقطع الأجنبي أم المعادن الثمينة". ورفع المرسوم العقوبة بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن سبع سنوات بعدما كانت تنص على الحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات، مع غرامة مالية.

**الصرافون المتواجدون ضمن المناطق الخاضعة لسيطرة النظام السوري توقفوا بشكل كامل عن بيع الدولار**

ويقول محللون إن الأوضاع المالية لدمشق في حفرة مغلقة ولم يعد أمامها أي منفذ للحسن بعد انقطاع أكبر مصادر تمويلها مع توقف تهريب العملة الصعبة من لبنان والدعم من طهران الغارقة في أزماتها الخائفة.

وكانت تقارير محلية قد تناولت في السنتوات الماضية ظاهرة دخول كميات كبيرة من العملة السورية لسحب الدولارات من السوق اللبنانية لتمويل حاجات دمشق.

وأعلن مصرف لبنان المركزي في نوفمبر الماضي عن إحباط محاولة 3 صيرافسة إدخال عملات نقدية عربية إلى الأراضي اللبنانية لتبديلها في أسواق بيروت إلى الدولار، في إشارة واضحة إلى تهريب العملة السورية بحسب محللين.

وأظهرت دراسة نشرها المرصد العمالي للدراسات والبحوث السوري في يناير الماضي عن مدى تأثير الاقتصاد المحلي من تجميد ودائع السوريين في لبنان.

وبدأت الآثار النقدية والمالية لازمة اللبنانية بالظهور بشكل سريع مؤخرا على الاقتصاد السوري خاصة مع القيود المشددة التي وضعها المركزي اللبناني، إلى جانب العقوبات الغربية على دمشق. ولكن الأرقام تشير إلى أكثر مما كان متوقعا، إذ أن إيداعات السوريين الأفراد في المصارف اللبنانية تبلغ حوالي 45 مليار دولار، إلى جانب نحو خمسة مليارات دولار وداائع لشركات ومصارف سورية.

وكانت تقديرات سابقة تشير إلى أن حجم الودائع السورية في لبنان لا يتجاوز الثلاثين مليار دولار. بينما لا توجد معطيات دقيقة من المؤسسات المالية الدولية حول ذلك.

عكست محاولات الحكومة السورية المستميتة وإجراءاتها المالية القمعية اليائسة عبر الضغط على رجال الأعمال لتقاسم أرباح شركاتهم مع الدولة، مدى تخبط دمشق في مواجهة أزماتها الزمنية، بعد إغلاق كافة نوافذ التمويل في ظل أزمة لبنان المالية وانقطاع الدعم من إيران الغارقة في مشاكلها الخائفة، الأمر الذي هوى بالليرة إلى مستويات غير مسبوقة.

**دمشق - قفل اختناق الاقتصاد السوري من هوامش تحرك الحكومة في دمشق، والتي لجأت إلى تضيق الخناق على رجال الأعمال، في محاولة يائسة لجمع السيولة النقدية، وهو ما أدى إلى سقوط حر للعملة المحلية.**

وتسارع انهيار الليرة عقب آخر ظهور لرامي مخلوف، ابن خال الرئيس بشار الأسد، منذ بداية هذا الشهر، والذي دخل في خلاف مع دمشق بعد أن شنت حملة ضد أصول وأموال يمتلكها، وذلك بالتزامن مع إغلاق نوافذ تمويل الحكومة السورية.

وأدت أزمة السيولة النقدية والاضطرابات في لبنان إلى انقطاع تدفق الدولارات إلى دمشق، في الوقت الذي تلاشيت فيه قدرة إيران المختنقة بالعقوبات الأميركية على مد يد المساعدة، وسجلت العملة السورية مطلع الأسبوع الجاري تراجعا قياسيا جديدا في السوق السوداء والمناطق الخارجة عن سيطرة النظام، حيث بلغ سعر الدولار الاثنين 1820 ليرة.

وارتفع الدولار منذ بث مخلوف، أحد أكبر رجل الأعمال السوريين ولديه استثمارات في عدة قطاعات مفصلة في الاقتصاد السوري تشمل الاتصالات والعقارات وتجارة النفط، أول فيديو له مطلع مايو الجاري، بنحو 550 ليرة.

وتعيش الليرة أسوأ أفرانها منذ تفجر الأزمة قبل تسع سنوات، نتيجة أسباب أخرى مرتبطة بإحكام منع تهريب النقد الأجنبي من لبنان، مصدر الدولار الرئيس في سوريا، عبر حدود البلدين. ومنذ مطلع العام الجاري، يكون سعر صرف الدولار قد صعد مقابل الليرة بنسبة 60 في المئة، حيث أنهت الليرة تعاملات العام الماضي في السوق السوداء عند نحو 915 مقابل الدولار.

ويؤكد محللو أسواق المال استنادا على تحرك قيمة العملة منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية ضد حكم الأسد في 2011، أن الليرة فقدت أكثر 34 ضعفا من قيمتها أمام العملة الأميركية، بعد أن كان سعر الدولار بمتوسط خمسين ليرة. ونقل المرصد السوري لحقوق الإنسان عن مصادر من داخل سوريا تأكيدها أن عددا كبيرا من الصرافين المتواجدين ضمن المناطق الخاضعة لسيطرة النظام توقفوا بشكل كامل عن بيع الدولار أو صرف العملات الأخرى في ظل التخبط والانهيار، الذي يشهده الاقتصاد.

ويعاني السوريون من ظروف معيشية صعبة مع تفشي البطالة والفقر، واللذان يشكّلان دليلا ملموسا على الاقتصاد المنهك، في ظل تقلص المداخل والإيرادات وانخفاض احتياطي النقد الأجنبي.

**1820 ليرة سعر صرف الدولار بالسوق السوداء، وهو أدنى مستوى في تاريخ العملة السورية**

ومن بين العوامل الأخرى عدم سيطرة دمشق على صناعة النفط وقطاع الزراعة وخاصة إنتاج القمح والبقوليات وعدد من السلع الاستراتيجية الهامة في أيدي النظام.